



رئيس  
مصلحة الضرائب المصرية

الدستور  
مصلحة الضرائب المصرية

تعليمات تنفيذية  
رقم (٣٧) لسنة ٢٠٢٣  
ملحق للتعليمات التنفيذية  
رقم [١] لسنة ٢٠٢٣

سبق وأن أصدرت المصلحة الكتاب الدوري رقم [٩] لسنة ٢٠٢٢ بشأن  
أحكام القانون رقم [١٥٣] لسنة ٢٠٢٢ بشأن التجاوز عن مقابل التأخير  
والضريبة الإضافية، وتجديد العمل بالقانون رقم [٧٩] لسنة ٢٠١٦ ،  
والتعليمات التنفيذية رقم [١] لسنة ٢٠٢٣ بشأن ضوابط الجمع بين  
الإعفاء المقرر بالقانون رقم [١٦] لسنة ٢٠٢٠ والتجاوز عن مقابل  
التأخير المنصوص عليه في القانون رقم [١٥٣] لسنة ٢٠٢٢ .

ومن خلال متابعة أداء المصلحة تبين أن هناك تباين في التطبيق  
التنفيذي من قبل الوحدات التنفيذية بالمصلحة للبند ثالثاً من التعليمات  
التنفيذية رقم [١] لسنة ٢٠٢٣

**لذا تنبه المصلحة مشدداً على كافة وحداتها ضرورة الالتزام بالأتي :**

**أولاً : يتم إحتساب مقابل التأخير على ضريبة المرتبات وما في حكمها وفقاً  
لأحكام المادة [١١٠] من القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ، كما يلى :**

١- مقابل تأخير على عدم الالتزام بالسداد الشهري لضريبة المرتبات  
وما في حكمها [خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من كل شهر عن  
المبالغ المدفوعة عن الشهر السابق] وفقاً لأحكام المادة [١٤] من  
القانون (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ، والمادتين رقمي [٢١، ١٣] من اللائحة  
التنفيذية لذات القانون.

٢- مقابل تأخير على الفروق الضريبية الناتجة عن فحص المزايا النقدية  
والعينة... إلخ، الخاضعة للضريبة وفقاً لنص المادة (١١) من اللائحة  
التنفيذية رقم (٩٩١) لسنة ٢٠٠٥ .

٣- مقابل تأخير على فروق ضريبة إقرار التسوية السنوية وفقاً لأحكام  
المادة [١٤] من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ .

وتلتزم شعبة فحص المرتبات وما في حكمها بخطار شعبة الجزر  
والتحصيل ببيان تحليلي بذلك.

٣/٣٠٣  
٣٠٣٣/٣٢٠

م sham مكاوي / مكتب رئيس المصلحة / محمد سرور / رجب محروس



رئيس  
مصلحة الضرائب المصرية

## ثانياً : نطاق الاستفادة من القانون رقم [١٦] لسنة ٢٠٢٠ ، ٢٠٢٢ [١٥٣] لسنة :

- تقتصر الاستفادة من أحكام الفقرة الرابعة من القانون رقم [١٦] لسنة ٢٠٢٠ - الإعفاء من نسبة الـ [٣٠٪] من مقابل التأخير - على المسلسل (٢، ٣) من البند أولاً من هذه التعليمات.
- تسري أحكام القانون رقم [١٦] لسنة ٢٠٢٠ فقرة رابعة على جميع الفترات الضريبية [السابقة / التالية على تاريخ العمل بالقانون رقم (١٦) لسنة ٢٠٢٠] التي يتم الاتفاق بشأنها مع المأمورية المختصة - قبل صدور قرار لجنة الطعن - بعد تاريخ العمل بالقانون رقم [١٦] لسنة ٢٠٢٠ .
- يتم تطبيق أحكام القانون رقم [١٦] لسنة ٢٠٢٠ أولاً ثم يليه تطبيق أحكام القانون رقم [١٥٣] لسنة ٢٠٢٢ ، وبذات القواعد والإجراءات والشروط المنصوص عليها بالتعليمات التنفيذية رقم [١] لسنة ٢٠٢٣ .
- تسري أحكام القانون رقم [١٥٣] لسنة ٢٠٢٢ على المسلسل (١، ٢، ٣) من البند أولاً من هذه التعليمات.

## ثالثاً : كيفية معالجة الرصيد الدائن للممолов / المسجل الناشئ قبل / بعد تاريخ العمل بالقانون رقم [١٥٣] لسنة ٢٠٢٢ :

- بالنسبة للتسويات التي تمت قبل تاريخ العمل بالقانون [١٥٣] لسنة ٢٠٢٢ وقام الممолов / المسجل بسداد أصل دين الضريبة ومقابل التأخير كاملاً أو جزء منه فإنه لا يجوز لهذا الممолов / المسجل المطالبة باسترداد ما سبق سداده كمقابل تأخير ولا مجال لتطبيق هذا القانون إلا فيما يتعلق بالجزء غير المددد من مقابل التأخير إن وجد.
- بالنسبة للتسويات التي تمت بعد تاريخ العمل بالقانون [١٥٣] لسنة ٢٠٢٢ ، يتم تطبيق قانون التجاوز بشأنها وفي حال تجاوز ماقام الممолов / المسجل بسداده عن قيمة أصل الضريبة المستحق فيتم استخدام هذه الزيادة في سداد نسبة الـ [٣٥٪] غير المتجاوز عنها وفي حال استمرار وجود رصيد دائن بعد سداد نسبة الـ [٣٥٪] المشار إليها فيتم تفعيل نص المادة (٣٢) من القانون رقم (٢٠٦) لسنة ٢٠٢٠ .



رئيس  
مصلحة الضرائب المصرية

وفيما يلى مثال توضيحي، على وعاء ضريبة المرتبات وما فى حكمها، وتم الاتفاق بالجنة الداخلية وأسفر الاتفاق عن احتساب مقابل التأخير كالأتى :

- ١- احتساب مقابل تأخير على عدم الالتزام بالسداد الشهري بقيمة [ ٣٠,٠٠٠ جنية ].
- ٢- احتساب مقابل تأخير على فروق ضريبة التسوية السنوية بقيمة [ ١٠,٠٠٠ جنية ].
- ٣- احتساب مقابل تأخير على فروق ضريبة الفحص بقيمة [ ٦٠,٠٠٠ جنية ].

اجمالي مقابل التأخير

ويكون تطبيق البند ثانياً من هذه التعليمات كما يلى :

١- تطبيق أحكام القانون رقم [١٦] لسنة ٢٠٢٠ على المسلسل (٢ ، ٣) من المثال كالتالي :

قيمة الإعفاء وفقاً للقانون [١٦] لسنة ٢٠٢٠ :

$$= [ ٦٠,٠٠٠ + ٦٠,٠٠٠ ] \times \%٣٠ = ٢١,٠٠٠ جنية.$$

٢- تطبيق أحكام القانون رقم [١٥٣] لسنة ٢٠٢٢ على المسلسل (١ ، ٢ ، ٣) من المثال كالتالي :

وعاء التجاوز وفقاً للقانون [١٥٣] لسنة ٢٠٢٢ :

$$= [ \%٧٠ \times ١٠,٠٠٠ + ٦٠,٠٠٠ ] + [ ٣٠,٠٠٠ ] =$$

$$= ٤٩,٠٠٠ + ٣٠,٠٠٠ = ٧٩,٠٠٠ جنية$$

قيمة التجاوز عن مقابل التأخير =  $\%٦٥ \times ٧٩,٠٠٠ = ٥١,٣٥٠$  جنية

وبذلك يكون مقابل التأخير المطلوب سداده عن ضريبة المرتبات وما فى حكمها في هذا

$$\text{المثال} = [ ١٠٠,٠٠٠ ] - [ ٥١,٣٥٠ + ٢١,٠٠٠ ] = ٢٧,٦٥٠ \text{ جنية}$$

وعلى كافة الجهات المختصة - كل فيما يخصه - متابعة تنفيذ هذه التعليمات التنفيذية بكل دقة.

والله ولی التوفيق !!!

رئيس  
مصلحة الضرائب المصرية  
ـ ـ ـ  
ـ ـ ـ  
ـ ـ ـ  
ـ ـ ـ  
ـ ـ ـ  
ـ ـ ـ  
ـ ـ ـ  
ـ ـ ـ  
ـ ـ ـ  
ـ ـ ـ  
ـ ـ ـ  
ـ ـ ـ  
ـ ـ ـ  
ـ ـ ـ

"مخترن توفيق عباس"

صدر في : ٢٠٢٣ / ٢ /

هشام مكاوى / مكتب رئيس المصلحة / محمد سرور / رجب محروس